

الصَّرَاعُ بَيْنَ النُّحَاةِ وَالْقُرَّاءِ

(قِرَاءَةُ حَمَزَةِ أَنْمُودَجًا)

د.أنور محسن أحمد العزاني

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية

كلية التربية، جامعة عدن

د.خالد صالح محمد العزاني

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب، جامعة عدن



جامعة الأندلس
العلوم والتكنولوجيا

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

- ١ -

شغلت القراءات القرآنية فكر النحاة منذ نشأة النحو؛ لأنّ النحاة الأوّل المؤسسين أركان النحو كانوا من القراء؛ كعيسى بن عمر (٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (٥٤هـ)، والخليل (١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٣هـ)، ولعل اهتمامهم بالقراءات هو الذي دفعهم إلى الدراسات النحوية؛ ليلتأموا بين القراءة والعربية، وبين ما رووا وسمعوا من القراء، وما رووا وسمعوا من كلام العرب (١).

وقد كانت هذه الموامة حاصلة؛ لأنّ علم النحو من أوائل علوم اللغة، التي نشأت خدمة للقرآن الكريم، ومحافظة عليه من أن يتسرب إليه اللحن، الذي فشا - بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية - وانتشر، واختلط العرب بغيرهم من الأعاجم (سكان البلاد المفتوحة)؛ إذ سخر الله لهذا الكتاب رجالاً أفنوا أعمارهم في سبيل صونه من أن تصل إليه غائلة اللحن والخطأ.

لهذا كانت القراءات من المصادر التي استقى منها النحاة قواعدهم؛ إذ كان كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج في العربية سواء كان متواتراً أو أحاداً أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً؛ بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه (٢).

وتبدو العلاقة الأولية التي تربط علم النحو بالقراءات في تلك الشروط التي وضعها العلماء لقبول القراءة الصحيحة؛ هي (٣) :

(١) صحة سند القراءة .

(٢) موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

(٣) موافقة العربية ولو بوجه .

فشرط موافقة العربية ولو بوجه يبيّن علاقة القراءات الوثيقة بالنحو؛ إذ كانت القراءات القرآنية أرضاً خصبة، جال فيها علماء النحو، وصالوا، وأخذوا منها ما أخذوا، وردوا منها ما ردوا حتى ألفوا بذلك تراثاً نحويّاً عظيماً ما زلنا نقرؤه ما تعاقب الليل والنهار.

وقد وجد النحاة ما كانوا ينشدون في القراءات وتوجيهها؛ مع أن عملهم في القراءات لم يقتصر على التوجيه حسب، بل كانت مصنفاًتهم - على اختلاف أزمنتها - سفيراً جمع معظم ما ورد من قراءات؛ سواء ما تواتر منها أو شذ، ولا يخلو

كتاب نحوي من ذكر بعض القراءات وتوجيهها؛ لتكون موافقة القاعدة أو معضدة لها، ومن هنا وجّه بعض النحاة جهودهم إلى القراءات توجيهاً وتعليماً وتفسيراً (٤). ولذا يمكن عدّ القراءات القرآنية المرآة الصادقة، التي صورت الواقع اللغوي في كلام العرب واستعمالاتها في مظاهره الصوتية والصرفية والنحوية؛ للأسباب الآتية (٥):

- ١) اهتمام القراء - في رواية القراءات - بالمنهج العلمي في ضبط القراءة، والتشدد في دقة روايتها؛ لأن ذلك يتصل بالعقيدة التي آمنوا بها، واجتهدوا في الحفاظ عليها.
 - ٢) تحقيق القراء من سند القراءة؛ باستعمال الجرح والتعديل لرجال السند؛ حتى تصل القراءة مصدرها الأول؛ وهو الرسول - صلى الله عليه وسلم - فما وثقوه وعدّلوه نقلوه، وما جرّحوه وضعّفوه أهملوه.
 - ٣) دقة رواية القراء بالأداء، وبيان ما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية أو نحوية، ونسبة هذه الظواهر إلى الناطقين بها من العرب.
 - ٤) كون القراء، ورواة القراءات من الحفظة والفصحاء، الذين عرّفوا بذلك؛ فضلاً عن أنّ كثيراً منهم من العلماء في العربية وقواعدها.
 - ٥) عدم تقييد القراء أنفسهم بقواعد مسبقة يُخضعون القراءات لمنطقها كما فعل النحاة، وتحرّروا حتى من لهجة بيئاتهم في روايتهم القراءة؛ فالقارئ كان يؤدي ما يتلقاه من القراءات عن شيخه كما هي من غير الاعتداد بما شاع في بيئته اللغوية من ظواهر لهجية .
- في ضوء ما تقدم نستنتج أنّ القراء كانوا يصدرّون عن منهج علمي في علم القراءات يعتمد على الأسس الآتية (٦):

- ١) النقل والرواية؛ أي إنّ رواية القراءة كانت عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتوثيقها وضبطها. وضبط سندها أساس التزم به القراء حتى يصل إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثمّ تعديل رواة القراءة أصل مهمّ اعتمد عليه رواة القراءات.
- ٢) إنّ اعتماد القراء على الرواية بوصفها أصلاً من أصولهم جعلهم لا يهتمون بالقياس، الذي هو أساس من أسس منهج النحاة؛ فالقارئ إن صحت القراءة عنده بالرواية لا يحفل بموافقة قياس النحاة أو مخالفته؛ إذ القراءة لديه سنة، والسنة

تصح بصحة النقل والاتباع في الأداء، وكان كثير من أئمة القراء؛ كأبي عمرو، ونافع يقولون: "لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت؛ لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا" (٧).

(٣) العرض والأداء؛ أساس مهم من أسس القراء في نقل النصوص اللغوية سليمة، صحيحة بكل مظاهرها اللغوية؛ وهو نهج الرسول - صلى الله عليه وسلم - إذ كان شديد الدقة في تثبيت نصوص الوحي على السنة أصحابه كما سمعها من جبريل - عليه السلام - فهو يقرأ عليه الوحي، ثم يقرئهم، ويستمع إليهم يؤدونه عليه بألفاظه كما سمعوه منه، فتلقوا القرآن من الرسول " حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركة، ولا سكوتاً، ولا إثباتاً، ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم" (٨).

ظل العرض والأداء أساساً ثابتاً في منهج القراء بعد الرسول؛ فكل من روى القراءات عن الصحابة رواها كما سمعها، وكما أداها، وضبطها عليهم؛ إذ لم يكتفوا بالسمع من لفظ الشيخ فقط... لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء" (٩).

- ٢ -

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، قرأ الجمهور (والأرحام) بالنصب (١٠)، وقرأ عبد الله بن يزيد (الأرحام) رفعاً على الابتداء، والخبر محذوف؛ وتقديره أهل أن توصل (١١)، أو والأرحام مما يتقي، أو مما يُتَسألُ به (١٢).

وتفرد قارئ الكوفة، حمزة (١٥٦هـ) من السبعة، بقراءة (والأرحام) بالجر (١٣)، وقرأ من غير السبعة، ابن عباس (٦٨هـ)، وإبراهيم النخعي (٩٦هـ)، والحسن البصري (١١٠هـ)، وقتادة (١١٨هـ)، والأعمش (١٤٨هـ)، وابن مجاهد (٣٢٤هـ) (١٤).

فأما قراءة الجمهور (نصب ميم الأرحام) ففيها "وجهان، أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة: أي: واتقوا الأرحام؛ أي: لا تقطعوها ... من عطف الخاص على العام؛ وذلك أن معنى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها، والثاني: أنه معطوف على محل المجرور في (به)؛ نحو: مررت بزيد وعمراً؛ لما لم يشركه في الإتيان على اللفظ تبعه على الموضوع" (١٥).

وجوز الواحدي نصبه بالإغراء؛ كقول أمير المؤمنين عمر: "يا سارية الجبل"؛ أي: الزم الجبل، ولذُ به، والمعنى: الأرحام احفظوها وصلوها، وأدوا حقوقها (١٦).

وقراءة الجر التي قرأها حمزة من أشهر القراءات، التي تصدى لها النحاة وردوها، ووصفوها بالضعف، والقبح، والخطأ (١٧).

فهذا الضراء يقبَحُ القراءة قائلاً: "وقوله: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، فنصب الأرحام؛ يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها...فيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كَتَبَ عَنْهُ" (١٨).

ويرى المبرد الخروج عن الصلاة، وتركها خيراً من قراءة حمزة" لو قرأ الإمام بهاته القراءة؛ لأخذت نعلي، وخرجت من الصلاة" (١٩).

ويُزاد على ذلك أنه يراها غير جائزة " وقرأ حمزة: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، وهذا مما لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر، كما قال (٢٠): [من البسيط]
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَاً وَتَشْتُمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ" (٢١).

وذكر أبو جعفر الطبري أن قراءة حمزة بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء في (به) من عطف الظاهر على مكني مجرور؛ وهو غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تعطف بظاهر على ضمير مجرور إلا في ضرورة شعر؛ وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام

فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه(٢٢).

وخطأ الزجاج قراءة حمزة قائلًا: القراءة الجيدة نصب (الأرحام): إذ المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام، فخطأ في العربية لا يجوز، إلا في اضطرار شعر، وخطأ -أيضاً- في أمر الدين عظيم: لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تحلفوا بأبائكم" (٢٣)، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا(٢٤)؟

وذكر ابن خالويه أن قراءة النصب على (واتقوا الأرحام): أي: لا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين؛ لأنهم لم يجيزوا الجر، ولحنوا القارئ به، وأبطلوه من وجوه؛ أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمرة المجرور، إلا بإعادة حرف الجر؛ لأنه معه كالشيء الواحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الجار؛ والعلة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمرة المرفوعة قبيحاً حتى يؤكد لم يكن بعد القبح إلا الامتناع، ونهى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تحلف بغير الله؛ فكيف ينهى عن شيء ويؤتى به؟ وإنما يجوز مثل ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطراراً(٢٥).

وذكر السمعاني في تفسيره قراءة حمزة، ووصفها بالوجه الضعيف في استعمال لغة العرب؛ إذ القراءة المعروفة عندهم، والوجه والقياس هو نصب الميم (٢٦).

ويقول الزمخشري عن القراءة: وقرئ (والأرحام) بالحركات الثلاث ... والجر على عطف الظاهر على المضمرة، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: "مررت به وزيد" شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال؛ لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل، كقولك: "مررت به وبزيد" (٢٧).

ويقول العكبري: "ويقرأ بالجر قيل: هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنما جاء في الشعر على قبجه" (٢٨).

ويقول ابن يعيش عن هذه القراءة: وأما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر (الأرحام) في قراءة حمزة، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمرة المخفوض (٢٩).

ويقول ابن عطية عن قراءة حمزة: " وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمّر مخفوض" (٣٠).

وقال أبو القاسم النيسابوري: " وكسر الأرحام ضعيف؛ إذ لا يعطف على الضمير المجرور لضعفه، ولهذا ليس للمجرور ضمير منفصل " (٣١).

وقد صدر النحاة في أقوالهم السابقة عن الأصل، الذي أجمع عليه النحاة البصريون من عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ يُجَيِّبُكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٤]، وكانت حجتهم في ذلك أن الضمير المجرور يشبه التتوين، ووجه الشبه أنهما على حرف واحد، ويكملان الاسم. قال سيبويه: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور؛ وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتتوين فصارت عندهم بمنزلة التتوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم" (٣٢).

قال ابن عيسى: إنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على الضمير المرفوع، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد و ذهبُ زيدٌ، بل يقولون: اذهب أنت وزيدٌ وذهبْتُ أنا وزيدٌ، قال تعالى: ﴿فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، مع أن الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على الضمير المرفوع مع أنه أقوى من الضمير المجرور، بسبب أنه قد ينفصل؛ فلأن لا يجوز عطف المظهر على الضمير المجرور، مع أنه لا ينفصل ألبتة؛ أولى (٣٣).

يزاد على ما تقدم أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد؛ فإذا اتصل الضمير بحرف الجر صار كالكلمة الواحدة، فإذا عطف عليه من غير إعادة الجار؛ فكأنما عطف على بعض الكلمة، وهذا لا يجوز (٣٤).

يقول الزجاج: " فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الجر، إلا بإظهار الجار، ويستقبح النحويون مررت به وزيد، وبك وزيد، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيد" (٣٥).

وقال ابن خالويه: " أنكر البصريون الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على المضمّر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه

كشيء واحد لا ينفرد منه ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض" (٣٦).

ومع هذا الأصل الذي اعتمد عليه النحاة البصريون في تخطئتهم القراءة وتلحينها انتصر قسيم آخر من النحاة لقارئ الكوفة، وخرجوا قراءته على غير تخريج من التخرجات، وحملوها على أكثر من وجه:

الوجه الأول :

على مذهب الكوفيين (٣٧)، الذي يجيز العطف على الضمير المجرور، ووافقهم على الجواز يونس بن حبيب، والأخفش (٣٨)، وكذلك قطرب (٣٩)، واشترط أبو عمر الجرمي تأكيد الضمير على جواز العطف من غير إعادة حرف الجر (٤٠)، وزاد بعضهم الزيادي (٤١)، وصححه ابن مالك، وأبو حيان (٤٢).

وقد احتج الكوفيون، ومن وافقهم على جواز عطف الاسم على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب: نثراً وشعراً، أما القرآن، فهي قراءة حمزة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بجر (الأرحام) على الضمير المجرور (به) من غير إعادة الجار (٤٣).

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ فِي النَّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ إذ عطف (ما) على الضمير المجرور في (فيهن) (٤٤).

وقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]؛ إذ عطف لفظة (المقيمين) على الضمير الكاف في (إليك) وتقديره: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة؛ أي: من الأنبياء، ويجوز أن يكون معطوفاً على الضمير الكاف في (قبلك)، وتقديره: ومن قبل المقيمين الصلاة؛ أي: من أمتك (٤٥)، أو على (هم) في (منهم) (٤٦).

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ إذ عطف كلمة (المسجد) على الضمير (الهاء) في (به)، ولا يجوز عطفه على لفظة (سبيل)؛ لما فيه من فصل بين جزأي الصلة (٤٧).

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]، فقد عطف (مَنْ) على الضمير المجرور في (لكم) (٤٨)، وليس في القراءة والآيات إعادة الجار.

وأما حجتهم من الحديث الشريف - على صاحبه أفضل الصلاة والسلام - فما رواه البخاري من حديث عمر بن الخطاب "إنما مثلكم واليهود والنصارى" (٤٩)؛ إذ جاءت كلمة (اليهود) مجرورة معطوفة على الضمير المجرور في (مثلكم) (٥٠)، وليس في رواية هذا الحديث النبوي إعادة الجار.

ومن النثر قول العرب، فيما حكاه قطرب: "ما فيها غيره وفرسه" (٥١)، بالجر عطفًا على الهاء المجرورة بإضافة (غير) إليها، وليس في الحكاية إعادة الجار.

وحجتهم من الشعر قول الشاعر (٥٢): [من البسيط]

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونًا وَتَشْتُمْنَا فَادْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

إذ عطف الشاعر لفظ (الأيام) على الضمير المخاطب المجرور بالباء في (بك) من غير إعادة حرف الجر.

وقول الآخر (٥٣): [من الطويل]

بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفُوَادِحِ

فقد عطف (غيرنا) بحرف الجر (لا) على الضمير المتصل المجرور محلاً بالباء في لفظة (بنا) من غير أن يعيد الجار في المعطوف عليه مع المعطوف.

وقول الآخر (٥٤): [من البسيط]

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنْ الْجَمَامِ عَدَانًا شَرُّ مَوْرُودٍ

إذ عطف (زهير) على الضمير المجرور محلاً في (لي).

وشاهد سيبويه (٥٥): [من الرجز]

أَبِيكَ آيَةٌ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِمَّنْ حُمِرَ الْجِلَّةُ جَابٍ حَشَوْرٍ

إذ عطف كلمة (مُصَدِّرٍ) على الضمير المجرور محلاً في (بي) من غير إعادة حرف الجر.

وقول الشاعر (٥٦): [من الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلَّى بِهَا وَسَعِيرِهَا

فقد عطف لفظة (سعيها) بالواو على الضمير المجرور محلاً بالباء في (بها) من غير أن يعيد الجار في المعطوف عليه مع المعطوف.

وقول الشاعر (٥٧):[من الطويل]

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

الشاهد في البيت في قوله: (فما بينها والكعب)؛ إذ عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المجرور بإضافة الظرف إليه في كلمة (بينها) من غير إعادة حرف الجر في المعطوف عليه مع المعطوف.

وقول الشاعر (٥٨): [من الكامل]

هَلَّا سَأَلْتُ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ

والشاهد في هذا البيت قوله: (عنهم وأبي نعيم)؛ إذ عطف لفظة (أبي نعيم) بالواو على الضمير المتصل المجرور محلاً بـ(عن)، من غير إعادة الجار في المعطوف عليه مع المعطوف. وقول الشاعر (٥٩):[من الوافر]

أَكْرُ عَلَى الْكَيْتِيَّةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سِوَاهَا

إذ عطف(سواها) بـ(أم) على الضمير المجرور محلاً في(فيها) ، والتقدير: أم في سواها. إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية، التي تدل على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر.

يقول أبو حيان مؤيداً مذهب الكوفيين: "والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده، والقياس يقويه"(٦٠).

الوجه الثاني :

حملت هذه القراءة على حذف حرف الجر من المعطوف؛ لدلالة الأول عليه، فكأنه قال: (تساءلون به وبالأرحام)، ثم حذف الباء الثانية لدلالة الأولى عليه.

وكان ابن خالويه أول من حمل قراءة حمزة على هذا الوجه؛ إذ قال: "قرأ حمزة وحده (والأرحام) بالجر؛ أراد تساءلون به وبالأرحام، فأضمر الخافض على قول العجاج أنه كان إذا سئل كيف تجدك؟ قال: خير، عافاك الله؛ يريد بخير"(٦١).

وقد تحمس ابن جني لهذا الوجه، وعقد باباً في الخصائص عنوانه: (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به)، واستشهد على هذا الباب بقراءة حمزة، ورد على تلحين المبرد للقراءة قائلًا: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب وأخف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل

(الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: **بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرُرٍ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ، وَلَمْ تَقُلْ: أَمْرُرٌ بِهِ وَلَا أَنْزِلُ عَلَيْهِ،** لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما" (٦٢).

خرَجَ الرَّاظِي قِرَاءَةَ حَمَزَةٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَأَوْجِبَ الْقَطْعَ بِصِحَّةِ هَذِهِ اللَّغَةِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا حَمَزَةٌ عَلَى أَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ تَكْرِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: تَسَاءَلُونَ بِهِ **وَبِالْأَرْحَامِ (٦٣).**

وقد حملها ابن يعيش على هذا الوجه؛ إذ قال: "والوجه الثاني أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: **وَبِالْأَرْحَامِ،** ثم حذف الباء؛ لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك: **بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرُرٍ، وَعَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلُ، وَلَمْ تَقُلْ: أَمْرُرٌ بِهِ وَلَا أَنْزِلُ عَلَيْهِ؛** لأنها مثلها في موضع نصب" (٦٤).

وعلى هذا الوجه - أيضاً - خرَجَ ابن عصفور قراءة حمزة، قال: "وقد يتخرج ذلك على أن يكون من حذف حرف الجر" (٦٥)؛ وهو الوجه الذي رجَّحه القرطبي (٦٦)، والألوسي (٦٧).

ويقوي هذا الوجه كثرة ورود حذف حرف الجر في كلام العرب، وله شواهد متعددة. يقول ابن يعيش: "وقد كثر عنهم حذف حرف الجر" (٦٨)، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر (٦٩): [من الخفيف]

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

والتقدير: رب رسم دار؛ إذ حذف حرف الجر، وبقي عمله في لفظة (رسم).

وهذه الرواية (جر رسم)، خرجها العلماء على أنه مجرور برب المحذوفة، واستأنس بهذا التخريج ابن يعيش؛ للدلالة على كثرة حذف حرف الجر في كلام العرب؛ كقول الشاعر (٧٠): [من الطويل]

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ

ومحل الاستشهاد بالببيت قوله: (مثلك أو خير) حيث جر "مثلك" برب المحذوفة.

وقول الآخر (٧١): [من الرجز]

بَلْ جَوَزَ نَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ

ومثل هذا البيت في الجرب (رب) المحذوفة بعد (بل)، قول رؤية بن العجاج (٧٢): [من
الرجز]

بَلْ بَلْدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ قَطَعْتُ أَحْشَاهُ بِعَسْفِ جَوَابٍ

أراد بَلْ رُبَّ جَوْزٍ، وَبَلْ رُبَّ بَلْدٍ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ إِنَّ (بَل) تَجْر.

ولكن أبا حيان قيل ذلك، بل عنف من خطأ حمزة في قراءة الخفض، فقال:
﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]؛ أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على
الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن
عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وأبو رزین،
وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها، أو الغلط على حمزة، فقد كذب، وقد ورد من ذلك في
أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة (٧٣). والحاصل هو أن عطف مجرور
على ضمير مع حذف حرف الجر جائز.

الوجه الثالث:

أن تكون الواو واو القسم، وتكون كلمة (الأرحام) مجرورة على القسم؛ لأنهم
كانوا يقسمون بالأرحام، ويعظمونها؛ فجاءت قراءة قارئ الكوفة، حمزة موافقة
للمنطوق العربي المستعمل غير المهمل، و" حُرُوفُ الْقِسْمِ إِبْمًا تَحْذِفُ حَيْثُ يَكُونُ الْقِسْمُ
بِهِ مُسْتَحَقًّا لِأَنَّهُ يُقْسَمُ بِهِ كَالْأَرْحَامِ؛ تَبْيَهًُا عَلَى صِلَتِهَا، وَأَنَّهَا مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - بِالمحل
العظيم، وكانت هذه من طرائق العرب في أقسامها؛ فلا تقسم إلا بما عظم شأنه في
نفسها وأكبرته إكبارًا كبيرًا!

ولهذا خفض حمزة (الأرحام) المقسم بها تعظيمًا لها، وتأكيدًا للتبويه على أنهم قد
نسوا الله في الوفاء بحقوقها [القراءة مؤذنة] بأن صلة الرحم من الله بمكان عظيم؛
[إذ] قرنها باسمه سواء كان عطفًا - كما شرحته آية ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ.
﴾ [الإسراء: ٢٣] ... أو كان قسمًا " (٧٤).

ذكر السمعاني قول إبراهيم النخعي: تقول العرب: نشدتك بالله وبالرحم؛ والمعنى:
اتقوا الأرحام أن تقطعوها (٧٥).

وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: "أنا الرحمن، وخلقت الرحم، واشتقت لها
اسمًا من اسمي؛ فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته" (٧٦).

ذكر النحاس هذا الوجه، فقال: "وقال بعضهم: الأرحام قسم" (٧٧)، وكذا العكبري: وقيل الجر على القسم (٧٨).

وذكر ابن يعيش أوجه تخريج القراءة قائلًا: "الوجه الأول أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون بالأرحام، ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ جوابًا للقسم" (٧٩).

تحدث البيضاوي في قراءة الجر على وجه القسم أن الله - سبحانه وتعالى - قد نبه على عظيم مقام الرحم؛ إذ قرن الأرحام باسمه الكريم على أن صلتها بمكان منه (٨٠).

وعنه عليه الصلاة والسلام "الرحم معلقة بالعرش تقول: ألا من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعته الله" (٨١).

وقال أبو حيان: "وذهبت طائفة إلى أن الواو في (والأرحام) واو القسم، لا واو العطف، والملتقى به القسم هي الجملة بعده" (٨٢).

ثم فصل أبو حيان أسباب حمل بعض العلماء القراءة على هذا الوجه قائلًا: "ذهبوا إلى تخريج ذلك فرارًا من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وذهابًا إلى أن في القسم بها تنبيهًا على صلتها وتعظيمًا لشأنها، وأنها من الله تعالى بمكان" (٨٣).

واعترض فريق من العلماء على هذا الوجه؛ لوجود مخالفة شرعية ينهى عنها الشرع وهي أن الحلف والقسم بغير الله لا يجوز. وكان أبو إسحاق الزجاج أول من ذكر هذا الاعتراض؛ إذ قال: فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ - أيضًا - في أمر الدين العظيم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تحلفوا بآبائكم"، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟ وقد رأيت أبا إسحاق إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحلف بغير الله جائز (٨٤)، وتابعه في ذلك كل من النحاس (٨٥)، والعكبري (٨٦).

وبعضهم اعترض على هذا الوجه من أن فيه تقريرًا لما كانت عليه الجاهلية من التساؤل بالأرحام كما يتساءل بالله.

ورد الإمام القرطبي على هذا الاعتراض بقوله: لا يبعد أن يكون (والأرحام) هذا من قبيل القسم؛ فيكون الله قد أقسم بالرحم، كما أقسم بمخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته تأكيدًا لها حتى قرنها بنفسه (٨٧).

وقد أقسم الله في كتابه بالشمس والليل والضحى والنجم إلى غير ذلك لشأنها، وأنها من مخلوقاته، فلا مانع أن يقسم الله بالأرحام.

ويزاد على ما تقدم " أن الحلف بغير الله ليس ممنوعاً مطلقاً، وإنما يمنع الحلف الذي يعتقد وجوب البربه، لا ما قصد به محض التأكيد على طريقة العرب في التأكيد بصيغة القسم... [يعني] كون التساؤل قسماً بها خطأ؛ فإن السؤال بالله غير القسم بالله، والسؤال بالرحم غير الحلف بها" (٨٨).

مع تبيان آخر أن الحلف المنهي عنه - عند من رد هذا الوجه، واعترض عليه - هو الحلف بالآباء؛ وهنا الحلف بالله، ثم قرن الرحم، فأين أحدهما من الآخر؟ ولئن سلمنا أن الحلف بالرحم منهي عنه، لكن لا نسلم أنه منهي عنه مطلقاً؛ إذ المنهي عنه ما كان على سبيل التعظيم، وأما الحلف على سبيل التأكيد فلا بأس به.

خلاصة القول: أن قراءة حمزة بجر (الأرحام) قد حملت على أكثر من وجه من وجوه العربية؛ لهذا لا يصح ردها، ولا تلحينها، ولا تخطئة القراءة بها؛ لأنها قراءة اتصل سندها من الرسول الكريم إلى جيل صحابته الكرام، الذين أخذوا القرآن عن الرسول مشافهة، ثم روى جيل التابعين قراءاته عن الصحابة، ثم أخذها جيل تابعي التابعين عن التابعين وهكذا دواليك ... فصار لكل شيوخه، الذين روى عنهم، وهؤلاء رووا عن شيوخهم حتى يصل السند إلى الرسول؛ فقد عدّ رواة القراءات صحة السند القراءة شرطاً أساساً من شروط القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها" (٨٩).

ولعل الوجه الأول يقوم دليلاً دامغاً على صحة القراءة وجوازها؛ وإلا كيف نفسر كثرة الشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب: شعراً ونثراً. يزداد على ذلك شهادة كثير من العلماء لحمزة وقراءته؛ فهو " بالرتبة السننية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة" (٩٠)، وكذلك فإن حمزة "أحد القراءة السبعة؛ الظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك يوجب القطع بصحة اللغة، ولا التفات إلى أقيسة النحاة عند وجود السماع" (٩١).

وكذلك كانت "قراءة حمزة مما ثبت بالتواتر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا يجوز الطعن فيها لقياسات نحوية واهية كبيت العنكبوت" (٩٢).

وقد رد غير واحد من العلماء على كل من لحنّها وغلطها؛ فهذا ابن خالويه - في رده على البصريين - يقول: "وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ (والأرحام) [بكسر الميم]، ومع ذلك كان حمزة لا يقرأ حرفاً إلا بأثر" (٩٣).

وهذا الفخر الرازي ينتصر لقراءة حمزة، ويرد الوجوه التي رد بها النحاة قراءته قائلاً: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات؛ لأن حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لاسيما بمثل هذه الأقيسة، التي هي أو هن من بيت العنكبوت" (٩٤).

ونقل القرطبي قول القشيري، الذي رد به على كل من لحن قراءة حمزة: "ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فمن رد ذلك؛ فقد رد على النبي - صلى الله عليه وسلم - واستتبح ما قرأ به وهو مقام محذور" (٩٥).

وقال ابن الخطيب: "العجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بأبيات مجهولة القائل، ولا يستحسنونها بقراءة حمزة وابن مجاهد؛ مع أنهما كانا من كبار علماء السلف في علوم القرآن" (٩٦).

وعقب البيضاوي على تضعيف البصريين قراءة حمزة بقوله: "والحق أنه ليس بضعيف؛ فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفاً، والقراءة به متواترة؟ فيجب أن يضعف كلام البصريين، ويرجع إلى كلام رب العالمين" (٩٧).

الخاتمة

- في نهاية هذا البحث ، الذي سار في دروب القراء والقراءات أخلص إلى النتائج الآتية :
- (١) أن منهج نقل القراءة وروايتها جيلاً عن جيل ، والعرض على الشيخ والأداء في حضرته ، هو المنهج الذي صدر عنه القراء في قراءاتهم من غير النظر في أقيسة النحاة وقواعدهم.
 - (٢) كان السماع والقياس هما المعوّل عليهما في تلحين القراءات ، وردها من النحاة؛ مع أن مفهوم السماع لديهم لم يكن واضحاً؛ إذ إنّ القراءات من المسموع الموثق بأدق طريق ، فكان حرياً بالنحاة أن يجعلوا القرآن وقراءته مصدراً أولاً في التععيد النحوي ، ورسم خط سير تلك القواعد.
 - (٣) كان السبب الرئيس في الصراع ، الذي دار بين النحاة والقراء ، اختلاف مناهج التلقي عند الفريقين كليهما؛ فالنقل والرواية ، والعرض والأداء عند القراء ولا كرامة عندهم للقياس النحوي ، في الوقت الذي كان التقديس للقياس النحوي في نضجه وأوجه عند النحاة.
 - (٤) انقسام موقف النحاة من القرآن وقراءته على قسيمين متناقضين: موقف نظري يقدس القرآن وقراءته جميعها؛ حتى الشاذة منها ، ويجعله أول النصوص الفصيحة الموثوقة في الاستشهاد ، وموقف تطبيقي (عملي) يرد القراءات ، التي تخالف الأقيسة النحوية ، ويرمي القارئ ورواة القراءة بألقاب العيب والنقص ، وعدم المعرفة بقواعد اللغة العربية.

الهوامش:

- (١) ينظر: أثر القراءات في الدراسات النحوية، ص ٥٥.
- (٢) الاقتراح، ص ٥١.
- (٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١٢٣/١، والنشر في القراءات العشر، ١٠/١، والمنجد في القراءات ١٥ - ١٦، ومناهل العرفان في علوم القرآن ٤١٣/١.
- (٤) ينظر: التوجيهات والآثار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة، ٢٦/١.
- (٥) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٨٣، والنحويون والقراءات القرآنية، ص ١١٠.
- (٦) ينظر: النحويون والقراءات القرآنية، ص ١٠٦، وما بعدها .
- (٧) النشر في القراءات العشر، ١٧/١.
- (٨) المرجع السابق، ٦/١ .
- (٩) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص ٣ - ٤.
- (١٠) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١، ومعاني القرآن، الأخفش، ٢٤٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، وإعراب القرآن، النحاس، ٤٣٠/١، والحجة في القراءات السبع، ص ٥٨، وإعراب القراءات السبع وعللها، ١٢٧/١، والكشاف، ٤٩٣/١، والبيان في إعراب غريب القرآن، ٢٤٠/١، والتبيان في إعراب القرآن، ١٥٦/١، وتفسير القرطبي، ٢٣٧/٣، والحجة، ص ١٩٠، والبحر المحيط، ٣ / ٤٩٨، والدر المصون، ١٩٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٢٣٦، وغيث النفع في القراءات السبع، ص ٨٠، وروح المعاني، ٤/١٨٤.
- (١١) ينظر: المحرر الوجيز، ٤/٢، والبحر المحيط، ٣/٤٩٨، والدر المصون، ٣/٥٥٥، وتفسير القرطبي، ٥/٥، واللباب في علوم الكتاب، ١٤٧/٦، وفتح القدير، ٤٨١/١.
- (١٢) ينظر: الكشاف، ٤٦١/١، والمحرر الوجيز، ٥/٢٨٩، وتفسير الفخر، ٩/٤٨٠، وتفسير البيضاوي، ٥٨/٢.
- (١٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١، ومعاني القرآن، الأخفش، ٢٤٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، وإعراب القرآن، النحاس، ٤٣٠/١، والحجة في القراءات السبع، ص ٥٨، وإعراب القراءات السبع وعللها، ١٢٧/١، والكشاف، ٤٩٣/١، والبيان في إعراب غريب القرآن، ٢٤٠/١، والتبيان في إعراب القرآن، ١٥٦/١، وتفسير القرطبي، ٢٣٧/٣، والحجة، ص ١٩٠، والبحر

- المحيط، ٤٩٨/٣، والدر المصون ١٩٦/٢، إتحاف فضلاء البشر، ص٢٣٦، وغيث النفع في القراءات السبع، ص٨٠، وروح المعاني، ١٨٤/٤.
- ١٤) ينظر:المراجع السابقة نفسها .
- ١٥) اللباب في علوم الكتاب، ١٤٤/٦، وينظر:معاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، والدر المصون، ٥٥٤/٣، وروح البيان، ٣٩٦/١. الوجه الأول اختيار كثير من الأئمة؛ كمجاهد وقتادة والسدي والضحاك وابن زيد، والفراء والزجاج والوجه الثاني اختيار أبي علي الفارسي وعلي بن عيسى، ينظر: تفسير النيسابوري، ٢ / ٣٤١.
- ١٦) تفسير المنار، ٤ / ٢٧٣.
- ١٧) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٥٢/١، ومعاني القرآن، الأخفش، ٢٤٣/١، والكامل في اللغة والأدب، ٣٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، وإعراب القرآن، النحاس، ٤٣٠/١، والحجة في القراءات السبع، ٥٨، وإعراب القراءات السبع وعللها، ١٢٧/١، والكشاف، ٤٩٣/١، والبيان في إعراب غريب القرآن، ٢٤٠/١، والتبيان في إعراب القرآن، ١٥٦/١، وتفسير القرطبي، ٢٣٧/٣، والحجة لأبي زرعة، ص١٩٠، وشرح المفصل، ٧٨/٣، والبحر المحيط، ٤٩٨/٣، والدر المصون، ١٩٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر، ص٢٣٦، وغيث النفع في القراءات السبع، ص٨٠، وروح المعاني، ١٨٤/٤، ودراسات لأسلوب القرآن، ٥٥/١.
- ١٨) معاني القرآن، ٢٥٢/١. وهذا هو الراجح في مذهب الفراء - من خلال كتابه - أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ خلافاً لابن عادل في تفسيره؛ إذ نقل غير ذلك، ينظر: اللباب، ١٤٣/٦، وما بعدها.
- ١٩) تفسير القرطبي، ٢٣٨/٣، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، ٥٥/١.
- ٢٠) سيأتي تخريجه لاحقاً، هامش ٤٩.
- ٢١) الكامل في اللغة والأدب، ٢ / ٣٩ .
- ٢٢) ينظر: تفسير الطبري، ٧ / ٥١٩.
- ٢٣) صحيح البخاري (باب لا تحلفوا بآبائكم) ١٣٢/٨، وسنن ابن ماجه (باب النهي عن الحلف بغير الله) ٦٧٨/١، ومسنند الإمام أحمد، ١ / ٢٧٠.
- ٢٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، وإعراب القرآن، النحاس، ٤٣١/١.
- ٢٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ١١٨/١.
- ٢٦) تفسير السمعي، ١ / ٣٩٤.
- ٢٧) ينظر: الكشاف، ١ / ٤٦٢، والتبيان في إعراب القرآن، ١ / ٣٢٦.

- ٢٨) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٢٧.
- ٢٩) ينظر: شرح المفصل، ٢/ ٢٨٣.
- ٣٠) المحرر الوجيز، ٢/ ٤ .
- ٣١) تفسير النيسابوري، ٢/ ٣٤١.
- ٣٢) الكتاب، ٢/ ٣٨١.
- ٣٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٦/ ١٤٥.
- ٣٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧٣ - ٣٧٤، واللباب في علل الإعراب، ١/ ٤٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٣، وشرح الكافية لابن فلاح، ٢/ ٩١٦.
- ٣٥) معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ٦.
- ٣٦) الحجة في القراءات السبع، ص ٥٨.
- ٣٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ٦ وما بعدها، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧١، وشرح الكافية لابن مالك، ٣/ ١٢٤٩، وشرح الكافية لابن فلاح، ٢/ ٩١٧، والبحر المحيط ٢/ ١٥٦، وأوضح المسالك، ٣/ ٣٩٢، والدر المصون، ٢/ ٣٩٤، والمقاصد الشافية، ٥/ ١٥٦.
- ٣٨) ينظر: المراجع السابقة.
- ٣٩) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/ ٥٦١، وشرح التسهيل، ٣/ ٢٣٤، والبحر المحيط، ٢/ ٣٨٨.
- ٤٠) ينظر: المراجع السابقة.
- ٤١) ينظر: الكشف، ١/ ٤٩٣، والبيان في إعراب غريب القرآن، ١/ ٢٤٠، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٥٦، وتفسير القرطبي، ٣/ ٢٣٧، والبحر المحيط، ٣/ ٤٩٨، والدر المصون ٢/ ١٩٦.
- ٤٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣/ ٢٣٤، والبحر المحيط، ٣/ ٤٩٨.
- ٤٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١/ ٢٥٢، ومعاني القرآن، الأخفش، ١/ ٢٤٣، والكامل في اللغة والأدب، ٢/ ٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه، ٢/ ٦، وإعراب القرآن، النحاس، ١/ ٤٣٠، الحجة في القراءات السبع، ص ٥٨، وإعراب القراءات السبع وعللها، ١/ ١٢٧، والكشاف، ١/ ٤٩٣، والبيان في إعراب غريب القرآن، ١/ ٢٤٠، والتبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٥٦، وتفسير القرطبي، ٣/ ٢٣٧، والحجة لأبي زرعة، ص ١٩٠، وشرح المفصل، ٣/ ٧٨، والبحر المحيط، ٣/ ٤٩٨، والدر المصون، ٢/ ١٩٦، وإتحاف فضلاء البشر، ص ٢٣٦، وغيث النفع في

- القراءات السبع، ص ٨٠، وروح المعاني، ١٨٤/٤، ودراسات لأسلوب القرآن، ٥٥/١.
- ٤٤) ينظر: ومعاني القرآن وإعرابه، ٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧١، والتبيان في إعراب القرآن، ٣٩٣/١.
- ٤٥) ينظر: والإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧١- ٣٧٢.
- ٤٦) ينظر: والتبيان في إعراب القرآن، ٤٠٨/١.
- ٤٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧١، وشرح الكافية لابن مالك، ١٢٤٩/٣، وشرح الكافية لابن فلاح، ٩١٧/٢، وأوضح المسالك، ٣٩٢/٣.
- ٤٨) ينظر: تفسير الطبري، ٨٢/١٧، ومعاني القرآن وإعرابه، ٨٢٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٧٢، والتبيان في إعراب القرآن ٧٧٩/١، وهمع الهوامع، ١٨٩/٣.
- ٤٩) صحيح البخاري (باب الإجارة إلى صلاة العصر) ٩٧/٦، وينظر: فتح الباري ٥٢٢/٤.
- ٥٠) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، والمقاصد الشافية، ١٥٧/٥.
- ٥١) شرح التسهيل ٢٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٥٦٢/١، والبحر المحيط ٣٨٧/٢، وهمع الهوامع، ٢٢١/٣، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣.
- ٥٢) الشاهد من غير نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، والكامل في اللغة والأدب، ٩٣١/٢، وإعراب القرآن، النحاس، ٤٣١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية، ١٢٥٠/٣، وشرح الكافية لابن فلاح، ٩٨١/٢، وشرح الرضي ٣٣٦/٢، والدر المصون، ٣٩٦/٢.
- ٥٣) الشاهد من غير نسبة في شرح عمدة الحافظ، ص ١٢٠، وشرح التسهيل، ١٩٩/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص ٥٦، والمقاصد النحوية، ١٦٦/٤.
- ٥٤) الشاهد من غير نسبة في شرح التسهيل، ١٩٩/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص ٥٦، وفي شرح عمدة الحافظ، ص ١٢١.
- ٥٥) الرجز من غير نسبة في عمدة الحافظ، ص ١٢٠، وشرح التسهيل، ١٩٨/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص ٥٥.
- ٥٦) الشاهد من غير نسبة في عمدة الحافظ، ص ١٢٠، والبحر المحيط، ٣٨٨/٢.

- ٥٧) الشاهد لمسكين الدرامي في الديوان، ص ٥٣، وأنشده الفراء في معاني القرآن،
١ / ٢٥٣، ولم ينسبه إلى أحد وشرح عمدة الحافظ، ص ١٢٠، وشرح التسهيل،
١٩٨ / ٢.
- ٥٨) الشاهد من غير نسبة في معاني الفراء، ٨٦/٢، وشرح عمدة الحافظ، ص ١٢٠،
وشرح التسهيل، ١٩٨/٢، واللسان، ٤٦٩/٢، مادة (ن ع م).
- ٥٩) الشاهد للعباس بن مرداس السلمي في الديوان، ص ١١٠، والحماسة الشجرية،
١ / ١٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٩٦.
- ٦٠) البحر المحيط، ص ٣٨٧/٢.
- ٦١) الحجة في القراءات السبع، ص ٥٨، وينظر: شرح المفصل، ص ٧٩/٣.
- ٦٢) الخصائص، ٢٨٦/١ - ٢٨٧.
- ٦٣) ينظر: تفسير الرازي، ٤٨١/٩.
- ٦٤) شرح المفصل، ٢٨٣/٢.
- ٦٥) شرح جمل الزجاجي، ٢٤٤/١ - ٢٤٥.
- ٦٦) ينظر: تفسير القرطبي، ٢/٥.
- ٦٧) ينظر: روح المعاني، ٢/٣٩١.
- ٦٨) شرح المفصل، ٢/٢٨٣.
- ٦٩) الشاهد لجميل بن معمر في الديوان، ص ٥٣، وفي شرح عمدة الحافظ ١/١٧٢،
وشرح التسهيل، ١٦٨/٢.
- ٧٠) الشاهد من غير نسبة في كتاب سيبويه، ١/٢٩٤.
- ٧١) الشاهد من أرجوزة لسؤر الذئب في شرح المفصل، ١٢٥/٢، والرضي في شرح
الكافية، ٢٧٧/٢، والخصائص، ٣/٤٣٢.
- ٧٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في غريب الحديث، ١/١٢٢، وتهذيب اللغة، ١٢/٨٦،
واللسان، ١/٥١٧، وتاج العروس، ٣/١٨٠.
- ٧٣) ينظر: البحر المحيط، ٣/٥٠٠.
- ٧٤) نظم الدرر في تناسب السور، ١٧٦/٥.
- ٧٥) ينظر: تفسير السمعاني، ١/٣٩٤.
- ٧٦) مسند الإمام أحمد، ٢/٢١٧.
- ٧٧) إعراب القرآن، ١/١٩٨.
- ٧٨) التبيان في إعراب القرآن، ١/٣٢٧.

- ٧٩) شرح المفصل، ٤٤٤/١.
- ٨٠) ينظر: تفسير البيضاوي، ٥٨/٢.
- ٨١) المنهاج شرح صحيح مسلم (باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها) ١٦ / ١١٢، وينظر: مسند الإمام أحمد ١١ / ٧٧.
- ٨٢) البحر المحيط، ٤٩٩/٣.
- ٨٣) المرجع السابق.
- ٨٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٦/٢.
- ٨٥) ينظر: إعراب القرآن، ١٩٨/١.
- ٨٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٣٢٧/١.
- ٨٧) ينظر: تفسير القرطبي، ٥/٥، والبحر المحيط، ٤٩٩/٣.
- ٨٨) تفسير المنار، ٢٧٤/٤.
- ٨٩) النشر في القراءات العشر، ٩/١، وينظر: النحويون والقراءات القرآنية، ص ١٠٧.
- ٩٠) الدر المصون، ٥٥٤/٣.
- ٩١) اللباب في علوم الكتاب، ١٤٧/٦.
- ٩٢) تفسير النيسابوري، ٣٤١/٢.
- ٩٣) إعراب القراءات السبع وعللها، ١٢٨/١ - ١٢٩.
- ٩٤) تفسير الرازي، ٤٨٠/٩.
- ٩٥) تفسير القرطبي، ٤/٥.
- ٩٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ١٤٧/٦.
- ٩٧) ينظر: السراج المنير، ٢٧٨/١.

المصادر والمراجع

- ١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- ٢) أثر القراءات في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، ١٩٧٨م.
- ٣) إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤) إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٥) الاقتراح في علم أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ □ ١٩٨٩م.
- ٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٧) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- ٩) البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

- ١٠) البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، وعيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ١١) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات كمال الدين الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ط: ١٩٦٩م.
- ١٢) تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، (د.ت).
- ١٣) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- ١٤) تفسير السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٥) تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ١٦) تفسير المنار: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- ١٧) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٨) التوجيهات والآثار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة: على محمد فاخر، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٩) جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٠) حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن أحمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- (٢١) الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠١ هـ.
- (٢٢) الحماسة الشجرية: هبة الله علي بن حمزة العلوي، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.
- (٢٣) الخصائص: أبو الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط ٢، (د.ت).
- (٢٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمن الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، (د.ت).
- (٢٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).
- (٢٦) ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- (٢٧) ديوان شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- (٢٨) روح البيان: أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي (ت: ١٢٧هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- (٢٩) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٣٠) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية)، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
- (٣١) سنن ابن ماجه: أبو عبد الله ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء الكتب العربية، وفيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

- (٣٢) شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- (٣٣) شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهين مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، (د.ت).
- (٣٤) شرح الكافية في النحو: منصور بن فلاح اليميني، نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ - ١٤٢٢م.
- (٣٥) شرح المفصل: أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش المعروف بابن يعيـش (ت:٦٤٣هـ) قدم له: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٣٦) شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الهين مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (٣٧) شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- (٣٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- (٣٩) شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- (٤٠) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- (٤١) غرائب القرآن و رغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

- (٤٢) غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (٤٣) غيث النفع في القراءات السبع: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي (ت: ١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٤٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، خرجه: محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- (٤٥) فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، و دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- (٤٦) الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- (٤٧) الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٤٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- (٤٩) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النهان، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- (٥٠) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- (٥١) لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- ٥٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: عبده الراجحي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ٥٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ - ١٤٢٢هـ.
- ٥٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٥) معاني القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٦) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، (د.ت).
- ٥٧) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري، المعروف بالزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- ٥٨) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- ٥٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م.
- ٦٠) مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣، (د.ت).
- ٦١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: أبو محمد شمس الدين بن محمد الجزري، تحقيق: محمد الشنقيطي، مكتبة القدسي، ١٣٥٠هـ.
- ٦٢) النحويون والقراءات القرآنية: زهير غازي زاهد، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٨٧م.

- ٦٣) النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).
- ٦٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥ هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ت).
- ٦٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

